

## زواج الأطفال في الأردن: كسر الحلقة

جورجيا سوان

في خضم الجهود المبذولة لمناهضة ظاهرة زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين، لا بد من إشراك نطاق واسع من الفاعلين المعنيين، ولا بد أيضاً من الإقرار بأنّ للفتيات والفتيان القدرة على التعامل مع هذه المشكلة في مجتمعاتهم المحلية.

تَنصَّب في المصلحة المُثلى للطفل<sup>١</sup>، مع أنّ الواقع العملي على أي حال يشير إلى شيوع الموافقة على زواج من هم في هذه الفئة العمرية. وفي شهر يوليو/تموز ٢٠١٧ أُضيفت إلى هذا القانون تسعة قيود للحدّ من الصلاحيات التقديرية لقضاة المحكمة الشرعية في منح الأذن لوقائع الزواج التي تتضمن أطفالاً، ومع أنّ البعض انتقد ذلك التعديل، وقالوا إنه لا يفي بالغرض، ولا يحظر زواج الأطفال حظراً نهائياً، فيؤمّل من هذه الممارسة أن تقود إلى تخفيض زواج الأطفال غير المسموح به قانوناً.

ينتج عن الطبيعة المُطوّلة للتّهجير أثرٌ بالغٌ في تعميق الدوافع الموجودة أصلاً في زواج الأطفال، فتزداد العائلات لجوءاً إلى زواج الأطفال لمسايرة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية الراححة تحتها. ومع أنّ زواج الأطفال تتجدد أسبابه في انعدام المساواة الجندرية، وارتفاع مستويات الفقر، وغياب الفرص أمام البنات، فهناك عوامل أخرى مثل ارتفاع معدلات الفقر، ومحدودية الفرص المتاحة للفتيات، إذ تسهم في زيادة هذه الظاهرة. كما أن العائلات السورية المهجرة تلجأ أكثر مما مضى إلى تزويج الأطفال لمواجهة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية، لكنّ زواج الأطفال أبعد من أن يكون مصدراً للأمان أو السلامة لهم.



المدرسة السنية بالمدينة المنورة، الأردن في شباط

فالمرجّون من الفتيان والفتيات على حدّ سواء يعانون من حالة استضعاف تؤدي بهم إلى التسرب من المدرسة في مرحلة مبكرة. أمّا البنات فيتعرضن إلى خطر الحمل المبكر ومشكلات خطيرة جداً تتعلق بالصحة الإنجابية، فيما تتعرض الفتيات البائعات المتزوجات من رجال أكبر سناً منهن للعزلة الاجتماعية، ويفقدن التمكين، ويصبحن معتمدات اعتماداً كبيراً على أزواجهن في تأمين حقوقهن. ومن هنا نلاحظ ارتفاع نسبة الصدمة النفسية التي تواجه مجتمع اللاجئين السوريين، بل رفع ذلك من خطر انتهاء الزوجين الطفلين إلى أوضاع مهينة فيها إساءة واستغلال. وينعكس ذلك في تقرير المجلس الأعلى للسكان في الأردن، فيفيد أنّ ٦٦٪ من ضحايا العنف المسجّل من الإناث تعرّضن للزواج المبكر أو أجبرن عليه<sup>٢</sup>. وبما أنّ الفرص التعليمية والاقتصادية محدودة وليست مفتوحة إلا لقليل جداً من هؤلاء الزوجات، نجد أنّ الفتاة المزوّجة دون السن القانوني قد حدّدت على أنها الأقل مشاركة في الاقتصاد الأردني، وهذا ما يجعلها أكثر تعرضاً للعيش في الفقر.

وفي السياق الأردني، يصعب تحديد السن المتعلق بزواج الأطفال فهي مسألة معقدة، لأنّ قانون الأحوال الشخصية الأردني ينص على أنّ سن الزواج الرسمي هو ١٨ عاماً، لكنّ زواج القاصرين بين سن خمسة عشر وسبعة عشر عاماً تسمح به المحاكم الشرعية في الظروف التي تعتقد أنّها

فتاة لاجئة سورية (١٥ عاماً) في مخيم الزعتري تقدم دروساً في الرسم والتمثيل لتنفيذ الفتيات الصغار وأولياء الأمور بشأن زواج القاصرين. «تناهى إلى سمعي أخبار فتيات تزوجن في عمر ١٢ أو ١٣ عاماً. وكان يأتين للمدرسة لوداعها. وأتذكر أنني أدركت وقتها أنني يرتكبن خطأ كبيراً حتى قبل أن أعرف شيئاً عن الحقائق.»

تغيير سلوك الجهات الفاعلة الرئيسية: يجب تصميم رسائل التوعية بالمخاطر التي ينطوي عليها زواج الأطفال وفوائد انتظار الأطفال حتى بلوغهم سن الرشد القانوني بصورة تناسب جميع الجهات الفاعلة الرئيسية بمن فيها الفتيات والفتيان والآباء ومقدمي الرعاية والشيوخ ووجهاء المجتمع والمحاكم والموظفين القضائيين.

**إبقاء الفتيات والفتيان في المدارس:** فعندما تُلحَقُ الفتاةُ في المدرسة تقل احتمالية ضغوطات أولياء الأمور بشأن تزويجها قبل سن الثامنة عشرة، ونلاحظ في الوقت نفسه بالمقابل أنّ التسرب المبكر من المدرسة يرتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بارتفاع مخاطر التزويج المبكر.

**إشراك الفتيات والفتيان في تعليم النُد للند:** من السهل على التدخلات أن تُركّز بالكامل على أولياء الأمور ومقدمي الرعاية، وتتجاهل بذلك قدرة اليافعين أنفسهم، ولذلك من الأفضل عقد جلسات التوعية ومجموعات الدعم لأنها ستساعد في تمكين الشباب وتحديد القادة وصانعي التغيير المحتملين الذين يمكن أن يخاطبوا أقرانهم ومجتمعهم حول قضية زواج الأطفال.

**التصدي للحاجات الرئيسية:** يمكن أن يساعد توفير المواد غير الغذائية والمساعدات النقدية الطارئة على التخفيف من الاحتياجات المالية الملحة التي قد تشجع على اللجوء إلى الزواج المبكر كطريقة سلبية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

**زيادة فرص كسب العيش للمجتمع ككل:** يمكن لتمكين تطوير المهارات التي تدر الدخل للسكان اللاجئين أن يساعد في التخفيف من الدوافع الاقتصادية طويلة الأمد لزواج الأطفال.

ويمكن للشباب أن يؤثروا إيجابياً على التصورات والممارسات المؤذية التي تتعلق بزواج الأطفال، وذلك من خلال المبادرات التي تدعم الفتيات والفتيان كقادة وتوصل صوتهم لمجتمعاتهم، مما سيسهم في إيجاد تغيير اجتماعي مستدام. وأوضحت امرأة شابة كانت ممن حضروا جلسات التوعية التي تعقدتها اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة كيف تحدث تلك التأثيرات من الداخل:

أما الفتيات والفتيان الذين يتزوجون خارج الإطار الرسمي من خلال الشيوخ المحليين فيجدون أنفسهم في حالة من الضعف الشديد نتيجة لغياب الوثائق، مما يجعلهم عُرضة لدفع غرامة تصل إلى ألف دينار أردني أي (١,٤١٠ دولار أمريكي). ودون إثبات زواج الآباء والأمهات لا يمكن تسجيل المواليد، وهذا يؤدي إلى عواقب وخيمة تؤثر على حماية الطفل في المستقبل. وفي مقابلة أجريتها مع امرأة شابة تُدعى ليلى قالت إنها تزوجت وهي تبلغ من العمر ١٤ عاماً وأنجبت في السنوات الأربع منذ زواجها ثلاثة أطفال، توفي طفلها الثاني وهو يبلغ من العمر شهرين دون أن يحظى بشهادة ميلاد أو وفاة، كما لم يحصل طفلها الأول والثالث على شهادة ميلاد حتى الآن.

ومع ذلك، ما زال كثير من الرجال والنساء في المجتمع السوري يدافعون عن زواج الأطفال، إذ تُسوِّغُ امرأة سورية (٤٠ عاماً) قرارها تزويج ابنتها في عمر الرابعة عشرة فتقول: "الرجال في مجتمعنا يريدون الزواج بين عمر الثامنة عشرة والواحد وعشرين عاماً، والرجال دائماً ما يرغبون بعروس صغيرة السن، هكذا تسير الأمور ومن تنتظر كثيراً، يفوتها القطار."

ويعد فهم المظاهر المختلفة لموافقة القُصّر على الزواج أمراً مهماً في مواجهة هذه الظاهرة، ففي حين تتم كثير من الزيجات صراحة ضد إرادة العروس المعلنه إلا أن مفهوم الإرادة ذاته كثيراً ما يكون غامضاً، إذ ثمة عناصر إكراه خفية تختبئ خلف الإرادة الظاهرية للعرائس اللواتي يعشن تحت الضغوطات العائلية والاجتماعية والاقتصادية، فقليلاً ما تدرك تلك الفتيات الخيارات الأخرى المتاحة لهم في الحياة، وبالتالي يقبلن "طوعاً" بالزواج باعتباره قدرهن.

## التوصيات

تعمل اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة مع اللاجئين في الأردن منذ عام ٢٠٠٧، وبدأت التعامل مع اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١٣، وتتركز نشاطاتها على منع زواج الأطفال والاستجابة لهذه الظاهرة مع مراعاة تنوع الظروف التي تؤدي إلى زواج الأطفال والبواعث المحركة لزواج الأطفال، كما تنظر بعهد الفاعلين المعنيين في صناعة القرار والآثار السلبية المحتملة لتلك الظاهرة. ومن خبرتها في إعداد البرامج، خلصت اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة إلى التوصيات التالية:

[www.fmreview.org/ar/syria2018](http://www.fmreview.org/ar/syria2018)

فبراير/شباط ٢٠١٨

١. مع أنّ زواج الأطفال واقعٌ حاصل لكل من الفتيات والأولاد، فالفتيات على وجه الخصوص هنّ الأكثر تأثراً. وتشير بيانات اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة إلى أنّ ٨٩% من قضايا زواج الأطفال المحددة تمس الفتيات.
٢. Higher Population Council (2017) *Policy Brief – Child Marriage in Jordan* (خلاصة السياسات- زواج الأطفال في الأردن) [www.share-net-jordan.org.jo/?q=en/node/12144](http://www.share-net-jordan.org.jo/?q=en/node/12144)
٣. يجدر الذكر أنّ السن القانوني للزواج في البلدان الأخرى منخفض أيضاً إن لم يكن أقل مما عليه الحال في الأردن. فهناك كثير من الدول التي تسمح لبعض الاستثناءات وحالات الزواج المبكر دون سن الثامن عشرة.

”تزوجت جدتي وهي طفلة وتزوجت أمي وهي طفلة وكذلك الأمر معي أنا، قبل حضور هذه الجلسات كنت بلا شك سأزوج ابنتي وهي طفل، ولكنني الآن أدرك أن هذا سيؤذيها، وأنا أريد الأفضل لها. لذلك سأكسر القاعدة.“

جورجيا سوان [Swan@icmc.net](mailto:Swan@icmc.net)

مديرية برامج الحماية، اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة-الأردن  
[www.icmc.net](http://www.icmc.net)